

E/ESCWA/CAB/2001/10/Add.1
ORIGINAL: ARABIC

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

أوراق موجزة

الإعداد للمؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية
الدوحة، ٩-١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١

خدمات الاتصالات

في إطار الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات

محمد رضوان(*)

الأمم المتحدة
نيويورك، ٢٠٠١

ملاحظة: الآراء الواردة في هذه الوثيقة هي آراء المؤلف وليست، بالضرورة، آراء الإسكوا.

(*) مسؤول أول شؤون اقتصادية، الإسكوا.

تصدير

يُعقد المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية في الدوحة، خلال الفترة ٩-١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، وهي أول مرة يُعقد فيها مثل هذا الحدث الهام في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا).

ومن المفارقات أن الإعلان عن قيام منظمة التجارة العالمية قد جاء من المغرب العربي حيث عقدت اجتماعات مراكش (١٩٩٤)، التي تعتبر نقطة بداية لمرحلة تاريخية من اتفاقات التجارة العالمية المتعددة الأطراف. والآن تأتي من المشرق العربي المرحلة التالية، سواء تم الاتفاق أو لم يتم حول بدء جولة جديدة من المفاوضات التجارية العالمية المتعددة الأطراف، وتطالب كثير من الدول النامية أن تكون تلك الجولة الجديدة هي "جولة التنمية"، بما يؤكد أن أي مفاوضات جديدة لا بد من أن تأخذ في الاعتبار التوازن بين مصالح الدول المتقدمة ومصالح الدول النامية في إطار قواعد للنظام التجاري الدولي تراعي مصالح كافة الأطراف، وبما يعطي بعداً أكثر عمقاً لمطالب الدول النامية في المرحلة التالية.

ومع تعدد الآراء والاجتهادات حول اتفاقات التجارة العالمية، ونظراً لنقص التفاصيل الفنية حولها باللغة العربية، رأت الإسكوا إصدار عدد من الأوراق الموجزة التي تلقي الضوء على تلك الموضوعات الهامة. وذلك استكمالاً لجهودها السابقة في إطار ما تقدمه للدول الأعضاء من معونة فنية وخدمات استشارية في موضوعات التجارة العالمية، وحتى تتاح الفرصة للمعنيين في الدول العربية لكي يُكوّنوا رأياً سديداً حول هذه الموضوعات الحيوية والمتشعبة الأبعاد.

وسيجري إصدار هذه الأوراق تباعاً وقبل انعقاد المؤتمر الوزاري الرابع، وستتناول جوانب مختلفة من اتفاقات منظمة التجارة العالمية، وسيعمل على إعدادها نخبة من المتخصصين في المنطقة العربية في هذا المجال. ويصل عدد الأوراق المزمع إصدارها قرابة عشرين ورقة تتناول موضوعات مختلفة. ويمكن تقسيمها إلى ثلاثة أقسام رئيسية هي:

القسم الأول: يتضمن أوراقاً عامة عن منظمة التجارة العالمية، والسياسات التجارية وتشمل: (١) نبذة تاريخية عن النظام التجاري الدولي؛ (٢) قواعد الانضمام والتفاوض في إطار منظمة التجارة العالمية؛ (٣) الموضوعات المطروحة على جدول الأعمال المستقبلي؛ (٤) موقف الدول العربية من عضوية منظمة التجارة العالمية؛ (٥) الأنشطة التي اضطلعت بها الإسكوا لمصلحة الدول الأعضاء في موضوع التجارة العالمية؛ (٦) أثر منظمة التجارة العالمية على الدول العربية؛ (٧) تسوية المنازعات؛ (٨) الحقوق الأساسية للبلدان النامية في ظل منظمة التجارة العالمية.

القسم الثاني: يتناول الاتفاقات التجارية الأساسية في القطاعات المختلفة وتشمل الأوراق ما يلي: (٩) الزراعة؛ (١٠) الخدمات؛ (١١) اتفاقات التكامل الإقليمي؛ (١٢) الملكية الفكرية؛ (١٣) الملابس والمنسوجات؛ (١٤) الحواجز الفنية للتجارة، ومعايير الصحة والصحة النباتية؛ (١٥) الدعم والإغراق؛ (١٦) التقييم الجمركي وقواعد المنشأ.

القسم الثالث: يتناول الموضوعات المستقبلية واهتمام دول المنطقة بها، ويشمل: (١٧) التجارة الإلكترونية؛ (١٨) التجارة والاستثمار؛ (١٩) التجارة والبيئة؛ (٢٠) علاقة النفط ومنتجاته باتفاقات التجارة العالمية.

ونأمل بهذه الإصدارات المتلاحقة أن نفيد القارئ في الوطن العربي والسادة المسؤولين، ومتخذي القرار، ورجال الأعمال، والباحثين، ورجال الصحافة للمساهمة في بلورة الأفكار حول قضايا التجارة العالمية، وأن توضح إيجابياتها وسلبياتها. ونرجو أن يساعد هذا الجهد الذي تقدمه الإسكوا للدول الأعضاء في الاطلاع على الجوانب المختلفة لهذه القضية المتشعبة وذلك بغية خدمة هذه الدول، وإعداد كوادرها للتفاوض في إحدى أهم القضايا التي سيكون لها أثر كبير على مستقبلها التجاري والاقتصادي.


مرفت تلاوي
الأمين التنفيذي

بيروت في ٢٠/٨/٢٠٠١

المحتويات

الصفحة

ج	تصدير
١	مقدمة
٢	أولاً- معاملة الاتصالات في منظمة التجارة العالمية.....
٦	ثانياً- الورقة المرجعية لمنظمة التجارة العالمية على الاتصالات الأساسية.....
٨	ثالثاً- قضية المعدل المحاسبي (Accounting Rate) في الاتصالات الدولية.....
١٠	رابعاً- المفاوضات الحالية على خدمات الاتصالات.....
١٤	خامساً- موقف قطاع الاتصالات في منطقة الإسكوا والدول العربية.....
١٩	سادساً- خلاصة.....

مقدمة

التجارة في الخدمات نمط من أنماط التجارة لم يكن مدرجا في الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (الجات) حتى عام ١٩٨٦ إلى أن بدأت مفاوضات جولة أوروجواي، التي أفضت إلى اتفاق إنشاء منظمة التجارة العالمية في عام ١٩٩٤ ودخلت حيز التنفيذ في كانون الثاني/يناير ١٩٩٥. في هذه الجولة من المفاوضات ضغطت الدول المتقدمة بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية لإدراج تجارة الخدمات ضمن اتفاقات التجارة العالمية، وقد نتج عن ذلك ظهور الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات (الجاتس) كاتفاق جديد يعنى بتجارة الخدمات في إطار متعدد الأطراف وذلك لأول مرة. وهذا الاتفاق يشمل كافة قطاعات الخدمات التي تدخل في نطاق التجارة الدولية.

إن قطاع الاتصالات يعد من القطاعات الهامة والرئيسية في تجارة الخدمات، وأدى التقدم التكنولوجي المتسارع في وسائل الاتصالات في السنوات الأخيرة إلى إضفاء أهمية أكبر على هذا القطاع. فالاتصالات تعد بمثابة شريان الحياة للأنشطة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في أي دولة في العالم، وهي بمثابة قاطرة العولمة الاقتصادية التي يشهدها العالم حاليا وفي الوقت نفسه أهم دعائمها. إن التطور المذهل في الاتصالات وظهور منتجات وخدمات جديدة مثل الإنترنت (Internet)، وهي الخدمة المعنية بإرسال واستقبال رسائل إلكترونية، وما تنتجه العقول البشرية من بحوث وابتكارات في شتى صنوف المعرفة، قد أتى بمسميات جديدة في مجال التجارة مثل التجارة الإلكترونية، وفي مجال أنشطة الحكومة والتعامل مع المواطنين في ما يسمى بالحكومة الإلكترونية، وأصبح هناك دور هام ومؤثر للاتصالات في مجال المعلوماتية والطبية والتعليمية وفي مجال الإعلام وتبادل الأخبار العالمية في زمن قياسي، وارتباط أسواق المال في العالم، وتسارع وتيرة الأعمال، كل هذه التطورات جعلت العالم أشبه بقرية صغيرة بلا حواجز يتم الاتصال بين الجميع فيها بيسر وسهولة.

تعنى هذه الدراسة بالجوانب الاقتصادية والتجارية لخدمات الاتصالات، والجاتس والاتفاقات الأخرى المتصلة بها ومعاملتها في منظمة التجارة العالمية. كما تهدف إلى إيضاح المقترحات التي تقدمت بها بعض الدول حول خدمات الاتصالات وذلك في إطار المفاوضات حول تجارة الخدمات التي بدأت في آذار/مارس عام ٢٠٠٠ وما زالت مستمرة.

اعتمدت هذه الورقة البحثية على بعض أجزاء من دراسة تم إعدادها في شعبة قضايا التنمية الاقتصادية وسياساتها في الإسكوا بعنوان "التجارة في خدمات الاتصالات: دراسات حالة مصر والأردن ولبنان ٢٠٠١". كما تمت إضافة أجزاء جديدة لم تكن مدرجة في هذه الدراسة وذلك في إطار تحديث التطورات الخاصة بخدمات الاتصالات.

أولاً- معاملة الاتصالات في منظمة التجارة العالمية

ترتبط الاتصالات بعدد من الاتفاقات في منظمة التجارة العالمية، فالتجارة في معدات الاتصالات هي بمثابة تجارة سلعية، لذا ترتبط بالجات، الذي يشمل الحواجز الجمركية وغير الجمركية على معدات الاتصالات، واتفاقية تكنولوجيا المعلومات. كما أنها ترتبط بالاتفاق المتعلق بالحواجز الفنية على التجارة، واتفاقية المشتريات الحكومية. وبما أن عدداً من القضايا في مجال التجارة الإلكترونية يندرج في نطاق حقوق الملكية الفكرية، فإنها ترتبط كذلك بالاتفاق المتعلق بالجوانب التجارية في حقوق الملكية الفكرية. وبما أن جزءاً كبيراً من تجارة الاتصالات يأتي في إطار الخدمات، فإنها بالطبع ترتبط بالاتفاق العام للتجارة في الخدمات (جاتس)، كما أنها ترتبط بالالتزامات الخاصة بقطاع الاتصالات التي تم التعهد بها في المنظمة. وبما أن موضوع الدراسة هو تجارة خدمات الاتصالات، سنقدم في هذا الجزء اتفاق الجاتس، والالتزامات التي تم اتخاذها في قطاع الاتصالات.

حدد الجاتس توريد الخدمات، وتأتي على أربعة أشكال للتوريد وهي^(١):

١- التوريد عبر الحدود (Cross-border supply): وفيه يتم انتقال الخدمة عبر الحدود الدولية، ويظل موردو الخدمة ومستهلكوها كل في دولته. وهذا الشكل ينطبق على خدمات الهاتف الدولي والفاكس، وإرسال البيانات والوثائق، والبريد الإلكتروني والتجارة الإلكترونية. أي أن هذا الشكل في عرض الخدمات يرتبط ارتباطاً مباشراً بالاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

٢- الاستهلاك خارج الحدود (Consumption abroad): وفيه يتم انتقال مستهلكي الخدمة من دولة إلى أخرى، والمثال الجيد على ذلك هو السياحة حيث يتم انتقال السائحين من دولتهم إلى دولة أخرى تكون خدمات السياحة فيها. وغطى بعض الدول الأعضاء خدمات كارت الاتصال (Calling card) في جداول التزاماتهم بشأن الاتصالات في ظل هذا الشكل من أشكال توريد الخدمات.

٣- الوجود التجاري (Commercial presence): وفيه يتم توفير الخدمة خارج حدود الدولة من خلال فروع لشركات أو وكالات تهتم بالتجارة والاستثمار، أي أن هذا الشكل يعنى بالاستثمار

(١) راجع في هذا المجال:

(a) Commission of the European Union, International Monetary Fund, Organization of Economic Cooperation and Development, United Nations and World Trade Organization: Manual on Statistics of International Trade in Services, Provisional Draft, 17 June 1999;

(b) Patrick Low: Reform in Basic Telecommunications and the WTO Negotiations – The Asian Experience, WTO, November 1997.

الأجنبي المباشر الذي بات يمثل حصة ضخمة من المعاملات التجارية في مجال الخدمات. وبالنسبة إلى قطاع الاتصالات، ينطبق عليه مثل هذا الشكل متمثلاً في إنشاء فروع لشركات استثمارية أجنبية في أي دولة. وفي ظل تحرير قطاع الاتصالات وإزالة الاحتكارات تظهر أهمية هذا الشكل في مجال الاستثمار في الاتصالات الذي تقوم به بالطبع شركات عملاقة من الدول المتقدمة.

٤- انتقال الأشخاص الطبيعيين (Movement of natural persons): وفيه يتم دخول وإقامة مؤقتة للأفراد الأجانب في دولة ما وذلك بغرض تقديم الخدمات، وهذا الشكل يتعلق بموردي الخدمات والعاملين فيها. وفي مجال الاتصالات، تشمل الاستشاريين والخبراء والمستثمرين في أي من خدمات الاتصالات، وتنقلهم وإقامتهم تكون لفترات محدودة (ليست إقامة دائمة) في أي دولة تستلزم ذلك. وهذا الشكل لا ينطبق على من يبحث عن فرصة عمل فردية.

وبتفاوت عدد الدول التي تعهدت بالتزامات في مجال التجارة في الخدمات بين قطاع وآخر، فعلى سبيل المثال بلغ عدد الدول الأعضاء التي قدمت التزامات في قطاع السياحة ١٢٣ دولة، وفي قطاع الاتصالات ٨٩ دولة.

معاملة قطاع الاتصالات في تجارة الخدمات

قطاع الاتصالات أحد القطاعات الهامة في تجارة الخدمات، ونال اهتماماً بالغاً خاصة من قبل الدول المتقدمة التي لديها التكنولوجيا المتقدمة في هذا القطاع، وتملك حصة الأسد في معظم مكوناته.

١- تصنيف قطاع الاتصالات في منظمة التجارة العالمية^(٢)

قامت سكرتارية منظمة التجارة العالمية بتصنيف قطاع الاتصالات، ويتضمن ١٤ قسماً فرعياً لخدمات الاتصالات. ولغرض التفاوض حول هذه الخدمات في منظمة التجارة العالمية، كان هناك خدمات اعتبرت خدمات اتصالات أساسية مثل الخدمات الصوتية (Voice Telephone Services)، وخدمات نقل وتحويل البيانات، وخدمات التلكس والتلغراف والفاكس، وخدمات الدوائر الخاصة المؤجرة (Private Leased Circuit Services)؛ وخدمات أخرى اعتبرت خدمات القيمة المضافة للاتصالات كالبريد الإلكتروني، والبريد الصوتي، وتبادل المعلومات والبيانات إلكترونياً. وفي أثناء المفاوضات كان قد تم الانتهاء بتصنيف منظمة الأمم المتحدة لخدمات الاتصالات (United Nations Provisional Central Product Classification UNCPC). ولن نخوض

World Trade Organization – Council for Trade in Services, Telecommunication Services, (٢)
Background Note by the Secretariat, 8 December 1998.

في تفاصيل هذه التصنيفات لأنها قد تتفق في بعض الخدمات وقد تختلف في أخرى. كما يجب ألا نقف مطولا أمام تقسيم خدمات الاتصالات إلى أساسية وخدمات القيمة المضافة لأنه كان لأغراض التفاوض على خدمات الاتصالات. وفي ظل التطور التكنولوجي السريع في هذا القطاع تظهر بين الحين والآخر خدمات إضافية غير تلك التي تم تصنيفها. المهم وما يعيننا في هذه الدراسة هو أن عددا من الأقسام الفرعية قد أدرجت ضمن خدمات الاتصالات، وأهمها الخدمات الهاتفية، والخدمات الخاصة بنقل أو تبادل المعلومات والبيانات، والخدمات الخاصة بالدوائر الخاصة المؤجرة، وهذا من أجل تقديم مفهوم عام لخدمات الاتصالات.

٢- الالتزامات في قطاع خدمات الاتصالات^(٣)

وردت التزامات عامة في الجاتس وأهمها التزام الدول الأعضاء بمبدأ الدولة الأولى بالرعاية. هذا المبدأ يمنع الدول من التمييز بين شركائها التجاريين، وهناك استثناءات قليلة ومحددة في خدمات الاتصالات بالنسبة إلى مبدأ الدولة الأولى بالرعاية، من بينها استثناء خاص بالولايات المتحدة الأمريكية على إرسال الساتلايت لاتجاه واحد (One-way Satellite Transmission) لخدمات التلفزيون، وكذلك للخدمات الصوتية الرقمية (Digital Audio Services). واستثناء مشابه للبرازيل، وكذلك استثناء لعدد من دول جنوب آسيا بالنسبة إلى ترتيبات المعدل المحاسبي.

إن تطبيق مبدأ الدولة الأولى بالرعاية في قطاع الاتصالات يهتم بقضية هامة في مجال التجارة الدولية لخدمات الاتصالات وهي المعدلات المحاسبية، فالجاتس يحث على منع الاحتكار ومنع التمييز ضد موردين آخرين للخدمة، وأن المنافسة يمكن أن تؤدي إلى تغيير نظام المعدل المحاسبي المعمول به حاليا وذلك إذا ما كانت هناك سيادة للمنافسة في أسواق الاتصالات الدولية. وهذا يعني أنه لا يمكن وقف نظام المعدل المحاسبي عن طريق نظام تسوية المنازعات المعمول به في منظمة التجارة العالمية. بيد أن الدول الأعضاء وافقت على مراجعة نظام المعدل المحاسبي من خلال جولة المفاوضات على التجارة في الخدمات وغيرها، وقد بدأت بالفعل في بداية عام ٢٠٠٠.

كما وردت التزامات أخرى محددة وهي النفاذ إلى الأسواق والمعاملة الوطنية؛ فبالنسبة إلى النفاذ إلى الأسواق لا يسمح الجاتس إلا بالأنواع التالية من المحددات بشرط إدراجها في جداول الالتزامات:

(أ) محددات على عدد موردي الخدمة؛

(ب) محددات على الحجم الكلي لمعاملات الخدمة أو الأصول؛

(٣) Patrick Low, op. cit.

(ج) محددات على العدد الإجمالي لمن يقومون بتشغيل الخدمة أو على الكمية الكلية لنواتج الخدمة؛

(د) محددات على العدد الإجمالي للأشخاص الطبيعيين العاملين في مجال الخدمة؛

(هـ) محددات أو إجراءات تستلزم أنواعاً محددة من الوجود القانوني أو المشروع المشترك؛

(و) محددات على المشاركة في رأس المال الأجنبي. وإزالة مثل هذه المحددات تعطي فرصاً لدخول الأسواق والاستثمار فيها، وهذا ينطبق على خدمات الاتصالات.

أما في ما يتعلق بالمعاملة الوطنية، فهي تعني بالنسبة إلى قطاع الاتصالات معاملة موردي الخدمة الأجانب بما لا يقل عن المعاملة الممنوحة لموردي الخدمة المحليين، وكذلك بالنسبة إلى من يقومون بتشغيل شركات الاتصالات. إن هذه المحددات يجب أن تكون مدرجة في جداول الالتزامات بالنسبة للدول الأعضاء وذلك للأقسام الفرعية في تصنيف الاتصالات ولكافة أشكال عرض الخدمات الأربعة التي تم إيضاحها سابقاً. إن هذه العملية المعقدة في استيفاء الالتزامات على الدول تكون بغرض تفادي أي منازعات مستقبلية. فإذا حدث أن قامت دولة عضو في المنظمة بتقديم التزامات في قطاع الاتصالات وبتطبيق إجراءات تعوق عمل شركة في مجال التشغيل أو توريد الخدمات، يمكن أن ينشأ نزاع يتم حسمه في إطار نظام تسوية المنازعات (بمثابة محكمة) المعمول به في منظمة التجارة العالمية.

٣- المفاوضات التجارية الخاصة بقطاع الاتصالات و الاتصالات الأساسية

يتضمن اتفاق الجاتس^(٤) ملحقاً خاصاً بقطاع الاتصالات. يحوي هذا الملحق تدابير خاصة بحماية مستخدمي خدمات الاتصالات، وذلك في ما يتعلق بتوريد الخدمة وتعزيز المنافسة ومنع الاحتكار ومنع التمييز ضد أي من الموردين أو شركات التشغيل وضمان النفاذ إلى الأسواق. كل هذه الأمور كانت موضع نقاش ومفاوضات في أثناء جولة أوروغواي وما بعدها. وكان ذلك يستلزم إعداد إطار لتنظيم قطاع الاتصالات. فقامت منظمة التجارة العالمية بإعداد ورقة مرجعية حول الاتصالات الأساسية (WTO Reference Paper on Basic Telecommunications) وذلك للتفاوض عليها. وهي تحوي مبادئ رئيسة لتنظيم وتحرير خدمات الاتصالات، وقد كانت أساساً لإعداد الالتزامات من قبل الدول الموقعة عليها.

وفي ١٥ شباط/فبراير عام ١٩٩٧، كان عدد الدول التي قدمت التزامات بشأن تحرير خدمات الاتصالات الأساسية فيها في إطار الجاتس هو ٦٩ دولة عضواً في منظمة التجارة

(٤) World Trade Organization (WTO).

العالمية^(٥). هذا العدد ارتفع إلى ٨٩ دولة بنهاية عام ١٩٩٩^(٦). والالتزامات التي تم التعهد بها جاءت لتغطي أنواع الخدمات المختلفة في الاتصالات، وهي تختلف بين خدمة وأخرى. على سبيل المثال، كان عدد الدول التي التزمت بخدمات إرسال البيانات ٦٩ دولة، وعدد الدول التي التزمت بخدمات الأقمار الصناعية ٥٢ دولة. وهذا يعني أن بعض الدول التزم بخدمات دون أخرى، وربما يعزى ذلك إلى كون بعض الخدمات في الدولة يحتاج إلى إصلاحات مؤسسية وتشريعية، وغيرها. إن المبادئ التنظيمية الواردة، في الورقة المرجعية، والالتزامات التي يتم التعهد بها تعد في غاية الأهمية بالنسبة للدول التي لم تقدم التزامات في قطاع خدمات الاتصالات، وهذا ينطبق على دول منطقة الإسكوا. حيث يجب أن تكون كافة الأمور معلومة لديها قبل التعهد بالتزامات، وذلك تفادياً لأي منازعات مستقبلية.

ثانياً - الورقة المرجعية لمنظمة التجارة العالمية على الاتصالات الأساسية^(٧)

تتناول هذه الورقة مفاهيم ومبادئ أساسية للإطار التنظيمي للاتصالات الأساسية، وهذه المبادئ جاءت على النحو التالي:

ألف - ضمانات الوقاية في المنافسة (Competitive Safeguards)

١- منع الأفعال المضادة للمنافسة في الاتصالات: إجراءات يقصد بها منع الموردين من القيام بأفعال مضادة للمنافسة.

٢- الأفعال المضادة للمنافسة والمشار إليها أعلاه تشمل بوجه خاص:

(أ) التعهد بالدعم المضاد للمنافسة (Anti-Competitive Cross-Subsidization)؛

(ب) استخدام المعلومات التي يتم الحصول عليها من المنافسين مع نتائج مضادات المنافسة؛

(٥) راجع في هذا المجال:

(a) World Trade Organization – Council for Trade in Services, op. cit.

(b) Carlos A. Prima Braga: Liberalization of Telecommunications and the Role of World Trade Organization, Public Policy or Private Sector, 1997.

(٦) Lee Tuthill: The World Trade Organization of Trade in Telecommunications, 1999.

(٧) ترجمة غير رسمية.

المصدر: International Telecommunication Union (ITU): WTO Reference Paper on Basic Telecommunications. Forum 98, Geneva 16-18 March, 1998.

(ج) عدم إتاحة المعلومات الفنية للموردين الآخرين في الوقت المناسب وذلك فيما يتعلق بالتسهيلات الضرورية والمعلومات التجارية ذات العلاقة، والتي تكون ضرورية لتوريد الخدمة.

باء- التوصيل (Interconnection)

١- هذا القسم يطبق للوصل أو الربط ما بين الموردين في شبكة نقل وخدمات الاتصالات، وذلك بهدف السماح للمستخدمين التابعين لمورد واحد بالاتصال مع المستخدمين التابعين لمورد آخر والنفاد إلى الخدمات التي يتم تزويدها بواسطة مورد آخر.

٢- ضمان التوصيل: التوصيل بمورد رئيس يكون مكفولاً عند أي نقطة ملائمة فنياً في الشبكة، مثل هذا التوصيل يتم:

(أ) ضمن إجراءات غير تمييزية، وشروط تشمل المقاييس الفنية والمعدلات والنوعية، لا تقل عن تلك الممنوحة لهذه الخدمات أو لخدمات موردي الخدمة غير الفرعية أو لفروع أخرى؛

(ب) في الوقت المناسب، وضمن شروط تشمل المقاييس الفنية وتوصيفات ومعدلات تكاليف تتسم بالشفافية، وتعتمد على الجدوى الاقتصادية، وكافية لدرجة تغني المورد عن الدفع إلى مكونات الشبكة أو التسهيلات غير المطلوبة للتزويد بالخدمة؛

(ج) بناء على طلب، وعند نقاط معينة على الشبكة، بالإضافة إلى النقاط الطرفية على الشبكة والمعروضة لغالبية المستخدمين، وأن تعكس الرسوم المدفوعة تكاليف التركيب لتسهيلات إضافية ضرورية.

٣- إتاحة الإجراءات المتعلقة بمفاوضات التوصيل بوجه عام.

٤- الشفافية في ترتيبات التوصيل.

٥- فض المنازعات المتعلقة بالتوصيل: مورد الخدمة الذي يطلب التوصيل بمورد رئيسي يكون له الحق أن يلجأ إما في أي وقت، أو بعد فترة زمنية معقولة ومعروفة، إلى جهة محلية مستقلة، يمكن أن تكون هيئة تنظيمية لفض المنازعات، وذلك ضمن بنود وشروط ملائمة.

جيم- الخدمة العامة (Universal Service)

لكل دولة عضو الحق في تحديد نوع الالتزام بالخدمة العامة. لا يكون مثل هذا الالتزام مضاداً للمنافسة؛ بل يجب أن يكون التزاماً تنافسياً يتسم بالشفافية، ويقوم على أسس غير تمييزية، ولا يمثل عبئاً على نوع الخدمة العامة، والمحددة بواسطة الدولة العضو.

دال - الإتاحة العامة لمعايير الترخيص (Public Availability of Licensing Criteria)

حيث أن التراخيص تكون مطلوبة، فإنها تكون متاحة بوجه عام على النحو التالي:

- ١- كل معايير الترخيص والفترة الزمنية المطلوبة للوصول إلى قرار بشأن طلب الترخيص.
 - ٢- آجال وشروط التراخيص الفردية.
- تكون أسباب رفض الترخيص معروفة لدى طالب الترخيص بناء على طلبه.

هاء - منظمون مستقلون (Independent Regulators)

تكون الجهة التنظيمية للاتصالات منفصلة عن أي مورد لخدمات الاتصالات ولا تخضع لمحاسبتة. ويجب أن تكون القرارات التي يتخذها المنظمون وكذلك الإجراءات نزيهة بالنسبة إلى كل المشاركين في سوق الاتصالات.

واو - توزيع واستخدام الموارد النادرة (Allocation and Use of Scarce Resources)

أي إجراءات خاصة بتوزيع واستخدام المواد النادرة، التي تشمل الترددات (frequencies) تكون معقدة بأسلوب موضوعي وفي الوقت المناسب وعلى أسس غير تمييزية.

ثالثا - قضية المعدل المحاسبي (Accounting Rate) في الاتصالات الدولية^(٨)

يستخدم هذا المعدل في تقسيم الإيرادات في مجال المكالمات الهاتفية الدولية. فبالنسبة لكل مكالمة دولية، فإن رسوم المكالمة المدفوعة في الدولة المنشئة أو المرسله للمكالمة تعرف بالتعريف المحلية، إلا أن هناك رسوما أخرى أو سعرا آخر يدفع لناقلي الخدمة الدوليين حينما تدخل المكالمة إلى الحيز الدولي من خلال الأقمار الصناعية أو الكابلات وغيرها، وهذه الرسوم تعرف باسم المعدل المحاسبي. وهذا المعدل يكون موضع تفاوض بين الشركات المتعاملة في نقل الخدمة دوليا، وذلك

(٨) اعتمد هذا الجزء على المراجع التالية:

(a) International Telecommunication Union: The Changing International Telecommunications Environment: Country Case Study, by Rebecca Wettemann and Tim Kelly, Overview, 6 April 1998.

(b) International Telecommunication Union: Direction of Traffic, 1999, op. cit.

(c) What is the Accounting Rate System? From Internet

www.ifu.int/plweb-cgi/fastweb?getdoc+view1+www+28003+6++Prices.

(d) Carlos Braga: Developing Countries and the Telecommunications Accounting Rates Regime: A Role For the World Bank, February 1998.

على أساس ثنائي (bilateral)، يعني أن لكل دولة معدلا محاسبيا مع كل دولة من دول العالم. ولحساب هذا المعدل، فإن كل دولة لها مكالمات خارجة منها (outgoing) ومكالمات قادمة إليها (incoming)، ويحسب الفرق بين الاستخدام الخارج والقادم بالدقائق مقيما بالمعدل المحاسبي ويقسم على الدولتين كإيراد، ويتم دائما حساب المعدل المحاسبي بالدولار الأمريكي أو بحقوق السحب الخاصة (Special Drawing Right SDR)، وتعني وحدة نقدية تعتمد على سلة من العملات الرئيسية في العالم. وقيمة هذا الإيراد يسمى بمعدل التسوية (Settlement Rate).

وهنا نود الإشارة إلى ما يلي:

١- إن هناك اختلافات واضحة بين الدول تتعلق بحالة السوق ودرجة الاحتكار والمنافسة، فهناك من يقوم بنقل الخدمة، وهو في موضع احتكاري وذو تكاليف مرتفعة، وهذه موجودة في عدد من الدول النامية التي لم تقم بإصلاح قطاع الاتصالات فيها، أيضا هناك من يقوم بنقل الخدمة في ظل المنافسة وبتكاليف أقل، وهؤلاء في الدول المتقدمة التي قامت بالفعل بإصلاحات عديدة في قطاع الاتصالات.

٢- إن نحو ٧٥ في المائة من إجمالي الاستخدام الدولي (حجم المكالمات الدولية) يأتي من الدول المتقدمة، وتستقبل هذه الدول نحو ٥٧ في المائة من المكالمات الدولية، ويظهر هنا عدم التوازن بين المكالمات الخارجة من تلك الدول والقادمة إليها، وبالتالي تعاني عجزا، يدفع بالطبع للدول النامية في إطار التسوية الدولية.

٣- إن المعدل المحاسبي يتم الاتفاق عليه على نحو دوري وبين دولة وأخرى، ومن المفارقات أن المعدل المحاسبي يمكن أن يكون مختلفا بين دولتين جارتين (في نفس الاتجاه أو الطريق الدولي). ففي أوغندا، كان المعدل المحاسبي مع ألمانيا ١,٤ وحدة من حقوق السحب الخاصة (تقريباً ١,٣٥ دولاراً في ١٠ آذار مارس ١٩٩٨)، بينما كان مع جارتها فرنسا ١,٩٦ وحدة من حقوق السحب الخاصة. إن هذا الاختلاف يرجع ببساطة إلى أن أوغندا قد تفاوضت مع كل دولة على حدة، وأن ذلك لم يأخذ في الاعتبار المسافة بين الدول ولا التكاليف الخاصة بالنقل. هنا نود الإشارة إلى أن الجائس يعد اتفاقاً متعدد الأطراف، إلا أن المعدل المحاسبي في الاتصالات الدولية يتم التفاوض عليه ثنائياً (bilateral).

٤- التباين في التكاليف بناء على حالة الشبكات والتكنولوجيا المستخدمة فيها في الدول المختلفة، وهذا يوضح أن المعدل المحاسبي يعتمد على المشاركة في الإيراد فقط وليس على أساس تقييم التكاليف، وذلك يعني أنه يكون بمثابة حافز للدول التي بها فائض في التسوية الدولية وهذه الدول تقاوم الضغوط الخاصة بتخفيض هذا المعدل لأنه يمثل مورداً هاماً لها. وهناك بعض الدول التي

قدمت استثناءات من مبدأ الدولة الأولى بالرعاية في ما يتعلق بالمعدلات المحاسبية وقدمت بعض المقترحات لجولة المفاوضات الحالية لإدراج ذلك في هذه المفاوضات.

رابعاً - المفاوضات الحالية على خدمات الاتصالات

كما ينص الجاتس، على الدول الأعضاء الدخول في مفاوضات جديدة بعد مرور خمس سنوات من دخول الاتفاق حيز التنفيذ وهو ما يعني عام ٢٠٠٠.

وبالفعل بدأت المفاوضات في آذار/مارس ٢٠٠٠، وقدم عدد من الدول الأعضاء مقترحات للتفاوض. وفي قطاع خدمات الاتصالات كانت هناك عدة مقترحات قدمها الاتحاد الأوروبي وجمهورية كوريا وسويسرا وكندا والنرويج والولايات المتحدة الأمريكية. ونوضح في هذا الجزء هذه المقترحات بهدف تعرف أجواء المفاوضات وما تعرضه الدول من مقترحات بشأن خدمات الاتصالات.

ألف - الاتحاد الأوروبي^(٩)

١- يوضح الاتحاد الأوروبي أن مجلس التجارة في الخدمات في منظمة التجارة العالمية يمكن أن يبدأ مناقشات سواء أكان في المجلس أو في هيئة فرعية تهدف إلى بدء مفاوضات على خدمات الاتصالات.

٢- يرى الاتحاد الأوروبي أن على أعضاء منظمة التجارة العالمية التخفيف من القيود على التجارة في خدمات الاتصالات إلى أدنى حد ممكن، وذلك لتأكيد جودة الخدمات بما فيها الخدمة العامة (Universal Service)، وأن يتم إدراج قضية الموارد النادرة مثل الترددات.

٣- الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية، التي تعهدت بالتزامات جزئية، تجاهلت أشكال التوريد لبعض القطاعات الفرعية في خدمات الاتصالات. بالإضافة إلى ذلك، فإن هناك محددات قد تم تسجيلها في ما يتعلق بالنفاذ إلى الأسواق، ولا سيما محددات على عدد مشغلي خدمات الاتصالات، ومحددات على الكيان القانوني وهي التي يجب أن تكون متسمة بالحرية التامة، ومحددات على المعاملة الوطنية لموردي الخدمة، وذلك بالنسبة إلى الإقامة والملكية، ومحددات على الجنسية في ما يتعلق بالفئات الوظيفية. كذلك كانت قد تمت صياغة الالتزامات لتكون على فترات طويلة.

٤- إضافة إلى التزامات النفاذ إلى الأسواق، فإن النظم المحلية في الدول الأعضاء التي تشجع المنافسة تكون مطلوبة، وذلك بالنسبة إلى الداخلين الجدد إلى سوق الاتصالات (موردين جدد) والذين يمكنهم خلق منافسة حقيقية مع الموردين الرئيسيين. لقد تمت مناقشة الورقة المرجعية لمنظمة

التجارة العالمية لخدمات الاتصالات الأساسية، والتي فرضت ضوابط للمنافسة على قضايا تتعلق بوقاية المنافسة، وضمانات التوصيل (تشمل الشفافية وإتاحة إجراءات التحكيم)، والحياد في ما يتعلق بمستلزمات الخدمة العامة، والشفافية في إجراءات الترخيص، وإنشاء هيئات تنظيمية مستقلة وإرشادات لتوزيع الموارد النادرة مثل الترددات. هذه الورقة المرجعية كان قد تم اعتمادها كالتزامات إضافية بواسطة ٦٦ دولة. هذا وقد تبنى الاتحاد الأوروبي هذه الورقة المرجعية بأكملها، وفيه يتطابق الإطار التنظيمي لقطاع الاتصالات مع التزامات الورقة المرجعية، ويعمل الاتحاد حالياً على إجراء تعديل في الإطار القانوني ليكون بمثابة تسهيل إضافي في هذا الشأن.

استناداً إلى ما تقدم يقترح الاتحاد الأوروبي ما يلي بالنسبة إلى أعضاء منظمة التجارة العالمية:

(أ) الالتزام بأشكال التوريد الأول والثاني والثالث (التوريد عبر الحدود، الاستهلاك خارج الحدود، الوجود التجاري) وذلك لكافة القطاعات الفرعية وبدون معوقات خاصة في ما يتعلق بالنفاذ إلى الأسواق والمعاملة الوطنية، واعتماد الورقة المرجعية كالتزامات إضافية في جداول الالتزامات؛

(ب) بالنسبة إلى شكل التوريد الرابع (انتقال الأشخاص الطبيعيين)، فإنه شمل الانتقال المؤقت وذلك لموردي الخدمة والعاملين لديهم. ويقترح الاتحاد الأوروبي إجراء مناقشات حول هذا الموضوع، وذلك بهدف تحسين وتسهيل الانتقال المؤقت بالنسبة إلى خدمات معينة في قطاع الاتصالات؛

(ج) بالنسبة إلى الاستثناءات من مبدأ الدولة الأولى بالرعاية، سجل عدد من الدول الأعضاء استثناءات من مبدأ الدولة الأولى بالرعاية، خاصة بالنسبة إلى خدمات الأقمار الصناعية والمعدلات المحاسبية. فبالنسبة لاستثناءات خدمات الأقمار الصناعية، فإنها لا تسمح فقط بالتمييز غير العادل، ولكنها أيضاً تؤثر على كفاءة الاتصالات عبر الحدود. وأما بالنسبة للمعدلات المحاسبية، فإنها تفتقر إلى المنافسة، لذا فإن التحرير الكامل لأسواق الاتصالات يمكن أن يؤدي إلى حل هذه القضية. وعلى ذلك يرى الاتحاد الأوروبي إزالة هذه الاستثناءات الخاصة بمبدأ الدولة الأولى بالرعاية.

باء- جمهورية كوريا^(١٠)

١- ترى جمهورية كوريا أن تشجيع المنافسة من خلال تحرير أسواق خدمات الاتصالات سوف يدعم ويحسن نوعية الخدمات، وأن قطاع خدمات الاتصالات، وباستخدام المنافسة سوف يشكل مصدراً مهماً للتنمية الاقتصادية.

٢- تدعو جمهورية كوريا جميع الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية إلى المساهمة في التوسع في تجارة الخدمات بوجه عام، والتأكيد على تحرير خدمات الاتصالات.

جيم - سويسرا^(١١)

توضح سويسرا أن هناك عددا من المحددات والقيود على التجارة في خدمات الاتصالات أهمها: محددات على الموردين، وقيود على الكيان القانوني، ومحددات خاصة بمشاركة رأس المال الأجنبي، ومحددات تتعلق باحتكار البنية الأساسية للاتصالات، وقيود على إعادة البيع وتأجير أجزاء من بنية الاتصالات. كما أن هناك دولا عديدة ما زالت تحتفظ بمحددات تتعلق بتزويد الخدمات على أساس تكنولوجيا معينة مثل الأقمار الصناعية واتصالات الراديو.

وتقترح سويسرا ما يلي:

- ١- تعميق وتوسيع نطاق الالتزامات الحالية لخدمات الاتصالات، حيث أنه لا يزال هناك عدد من القيود في جداول الالتزامات وعلى الدول الأعضاء في المنظمة أن تعمل على إلزائها.
- ٢- الالتزام بالورقة المرجعية لمنظمة التجارة العالمية، التي ترسي قواعد تنظيمية لقطاع الاتصالات.
- ٣- التفكير في وضع التزامات مرتبطة بصيغ تكنولوجياية محايدة.
- ٤- التفكير في وضع التزامات تتعلق بالإنترنت.

دال - كندا^(١٢)

- ١- تركز كندا على خصخصة وتحرير خدمات الاتصالات.
- ٢- تدعو كندا الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية، والتي لم تقدم التزامات في خدمات الاتصالات الأساسية وخدمات القيمة المضافة، أو قدمت التزامات محدودة أو التزامات مرحلية ولفترات زمنية طويلة، إلى تقديم التزامات ودفع وتيرة تحرير تجارة خدمات الاتصالات.

(١١) WTO:S/CSS/W/72.

(١٢) WTO:S/C/CSS/W/53.

هاء- الترويج

- ١- تركز الترويج على مزيد من التحرير والمنافسة في قطاع الاتصالات.
- ٢- كما هو الحال في كندا، تدعو النرويج أيضاً الدول الأعضاء التي لم تقدم التزامات في خدمات الاتصالات الأساسية وخدمات القيمة المضافة، أو تلك التي قدمت التزامات محدودة أو التزامات مرحلية ولفترات زمنية طويلة، إلى تقديم التزامات ودفع وتيرة تحرير تجارة خدمات الاتصالات.
- ٣- بالنسبة إلى النفاذ إلى الأسواق، ذكرت النرويج أن هناك أمثلة لمحددات على الاستثمار الأجنبي وعلى عدد الموردين.
- ٤- تقوم النرويج بتشجيع الدول الأعضاء على تبني كامل الاتفاقات حول خدمات القيمة المضافة والاتصالات الأساسية (شاملة الساتلايت أو الأقمار الصناعية، والإنترنت، والهاتف النقال).
- ٥- تؤكد النرويج على تبني المنافسة العادلة.

واو- الولايات المتحدة الأمريكية^(١٣)

- ١- تركز الولايات المتحدة الأمريكية على التجارة الإلكترونية وإمكانيات تعزيز الاستثمارات في هذا المجال.
- ٢- تقترح إجراء مفاوضات على قطاعات محددة وأن يكون إطار التفاوض على الالتزامات في كل من الاتصالات الأساسية وخدمات القيمة المضافة وعلى الخدمات المتممة. وترى أنه من المهم تخفيف حدة الاحتكارات وخصخصة الهيئات المشغلة للاتصالات وكذلك الشبكات.
- ٣- أوضحت الولايات المتحدة ملاحظاتها في ما يتعلق بالالتزامات، حيث أن بعض الدول التي لم تقدم التزاماتها بعد في الاتصالات الأساسية، وأخرى قدمت التزامات جزئية أو مرحلية وعلى مدى فترات زمنية طويلة، وقد تضمنت محددات على النفاذ إلى الأسواق (مثل المحددات على عدد موردي الخدمات وعلى الاستثمار الأجنبي). بعض الدول، مثل سنغافورة وكوريا والهند، قامت بتحرير التجارة في خدمات الاتصالات من طرف واحد (unilateral)، وذلك بعد أن قدمت التزاماتها في الاتصالات الأساسية، وهذا يعد مؤشراً إيجابياً في هذا السياق.

- ٤- تؤكد الولايات المتحدة على مبدأي النفاذ إلى الأسواق والمعاملة الوطنية، وذلك بالنسبة إلى موردي الخدمات في كل من البنية الأساسية للشبكات والقطاعات الهامة التي تستخدم بنية الاتصالات. لذا فهي تؤكد على التزامات كاملة بشأن الاتصالات الأساسية وخدمات القيمة المضافة.
- ٥- ترغب الولايات المتحدة الأمريكية في وجود التزامات كافية لإدراج التقدم التكنولوجي المستقبلي (مثل خدمات الإنترنت).
- ٦- تأمل في وجود التزامات كاملة في مجال الخدمات المتممة (complementary) مثل خدمات التوزيع والإعلان، وخدمات الحاسوب، وأقصى حد من الالتزامات في كل من الخدمات التي تتعلق بالتوصيل أو التسليم الإلكتروني (electronically delivered)، مثل التدريب والرعاية الصحية والخدمات المهنية وغيرها.
- ٧- ترى أن هناك حاجة إلى التنظيم الاقتصادي في خدمات القيمة المضافة، وأن يكون هناك إيضاح للفرق بينها وبين خدمات الاتصالات الأساسية.
- ٨- الالتزام الكامل بمبادئ التنظيم التنافسي كما ورد في الورقة المرجعية لمنظمة التجارة العالمية.

خامساً- موقف قطاع الاتصالات في منطقة الإسكوا والدول العربية

ألف- إصلاح وتنظيم قطاع الاتصالات في منطقة الإسكوا^(١٤)

رغم الجهود التي بذلت في مجال الإصلاح الاقتصادي وإعادة الهيكلة في عدد من دول منطقة الإسكوا، وتناولت إصلاح السياسات المالية والنقدية والخصخصة، لم ينل قطاع الاتصالات حظاً وفيراً من تلك الإصلاحات، فلا يزال احتكار الدولة للشبكات الأساسية والخدمات سمة رئيسة في هذا القطاع. ولكن في ظل التطورات العالمية خاصة تلك المتعلقة بالتجارة الدولية في مجال الاتصالات، وظهور قواعد تنظيمية تحكم عمل القطاع، ورغبة في جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية والحصول على التكنولوجيا المتطورة في مجال الاتصالات؛ بدأت حكومات دول المنطقة بإعطاء أولوية لتطوير قطاع الاتصالات فيها وتنظيمه.

١- درجة المنافسة في الاتصالات

تلعب المنافسة دوراً جوهرياً في جودة خدمات الاتصالات وزيادة كفاءتها وتنشيط الأسواق والأسعار. وباستثناء الهاتف النقال الذي حظي بالمنافسة في بعض دول المنطقة، ومن بينها مصر والأردن والكويت ولبنان، وجهاز الاستدعاء (paging) الذي تنضم أسواقه بالمنافسة في لبنان والأردن، والبيانات التي تسودها المنافسة في بعض الدول مثل الأردن والكويت ولبنان؛ لا تزال خدمات الاتصالات الأخرى في المنطقة يسودها قدر من الاحتكار. فخدمات الهاتف الثابت سواء أكانت محلية أو للمسافات الطويلة أو الدولية تعد احتكارية في عدد من دول منطقة الإسكوا. لقد أصبح القطاع الخاص المحلي في منطقة الإسكوا مؤهلاً لأن يتحمل مسؤولياته في إدارة وتشغيل خدمات الاتصالات في إطار تنافسي، وأصبح إعطاؤه مثل هذه الفرصة والسماح لشركات أجنبية بالمنافسة أمراً ضرورياً لتنمية قطاع الاتصالات لصالح الدولة ولصالح مستهلكي الخدمات، وفي ظل وجود إطار تنظيمي ومؤسسي جيد، يمكن التغلب على كثير من المخاوف والشكوك المرتبطة بالمنافسة.

٢- الإصلاحات التشريعية

قام عدد محدود من الدول بإصلاحات تشريعية في مجال الاتصالات، كالكويت والأردن والمملكة العربية السعودية. ففي عام ١٩٩٢ وافقت حكومة الكويت على مقترحات تدعو إلى تحويل الأنشطة التشغيلية في وزارة الاتصالات إلى شركة وخصصتها فيما بعد، وتعزيز المنافسة في خدمات القيمة المضافة وخدمات البيانات، وتحرير أسواق معدات الاتصالات وإنشاء إطار تنظيمي لقطاع الاتصالات. وقد صدر المرسوم الأميري رقم ١٣١ لعام ١٩٩٢ كقانون ينظم قطاع الاتصالات في الكويت، وتمت الموافقة عليه من قبل الجمعية الوطنية. وفي الأردن، كان برنامج إصلاح الاتصالات قد أطلق في عام ١٩٩٤ إلا أنه لم يتم تمريره إلا في كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، وقد أنشأ قانون الاتصالات الجديد، وهو القانون رقم ١٣ لعام ١٩٩٥، وكالة تنظيمية مستقلة، وبمقتضاه تم تحويل هيئة الاتصالات الأردنية إلى شركة عامة ووضع جدول زمني للخصخصة، وسمح القانون للقطاع الخاص ببناء وتشغيل شبكات خاصة للبيانات والخدمات الصوتية وغيرها. وفي المملكة العربية السعودية، صدر المرسوم الملكي لعام ١٩٩٧، ويقضي بفصل الأنشطة التشغيلية عن النشاطات التنظيمية، وخصصه قطاع الاتصالات السعودية.

هذا بالنسبة للدول التي قامت بإصلاحات تشريعية فعلية، إلا أن هناك دولاً في المنطقة تعكف حالياً على إعداد تشريعات جديدة كما هي الحال في مصر، ودولاً تقوم بإعداد إطار تنظيمي عام للاتصالات كما هي الحال في لبنان.

٣- المنظم المستقل

كما سبق وذكرنا، يجب أن يكون إصلاح وتنظيم قطاع الاتصالات في أي دولة مسؤولية جهة أو هيئة تنظيمية مستقلة إدارياً وقانونياً ومالياً، وذلك بعيداً عن مجال تشغيل الخدمات، وأن تتسم قراراتها بالنزاهة والحياد، ولا تتدخل في أعمالها الوزارة المعنية بالاتصالات. وفي منطقة الإسكوا، دولتان فقط قامتاً بإنشاء هذه الهيئة التنظيمية المستقلة، وهما البحرين والأردن. ففي البحرين تم إنشاء مديرية للاتصالات لتقوم بتنظيم القطاع. وفي الأردن، حدد قانون الاتصالات لعام ١٩٩٥ الإطار العام للجنة المنظمة للاتصالات، وهي لجنة مستقلة قانونياً وإدارياً وذات ميزانية مستقلة ويتم تمويلها من خلال رسوم التراخيص والرسوم الخاصة بالترددات ومن الحكومة وأي مصادر أخرى يتم إقرارها من خلال مجلس الوزراء.

٤- التغير في الملكية

سمح عدد محدود من الدول للقطاع الخاص بتشغيل جزئي للخدمات الأساسية أو للخدمات الدولية. ففي البحرين، على سبيل المثال، فإن الجهة الوحيدة للتزويد بالخدمات المحلية والدولية هي شركة الاتصالات البحرينية التي أنشئت في عام ١٩٨١. تعود ملكية هذه الشركة لمستثمرين (بنسبة ٤١ في المائة)، وشركة الكابل واللاسلكي (بنسبة ٢٠ في المائة) والحكومة (بنسبة ٣٩ في المائة)، ويتم إدارة الشركة بالكامل من خلال شركة الكابل واللاسلكي. وتعد البنية الأساسية للاتصالات في البحرين البنية الأكثر تطوراً في منطقة الخليج، وتسعى شركة الاتصالات البحرينية إلى مد أعمالها خارج البحرين.

وتعد الإمارات العربية المتحدة أقدم مثال على الملكية الخاصة في دول منطقة الإسكوا، فشركة الاتصالات فيها أنشئت في عام ١٩٧٦، وهي شركة تملك الدولة ٦٠ في المائة منها، ويملك مستثمرون من القطاع الخاص المحلي ٤٠ في المائة. عمل الشركة بأسلوب استثماري، ويتولى إدارتها مجلس إدارة يتكون من تسعة أعضاء، خمسة منهم يتم تعيينهم من قبل مجلس الوزراء لتمثيل الحكومة في مجلس الإدارة، وأربعة يتم انتخابهم من قبل حملة الأسهم.

تظهر مشاركة القطاع الخاص في تشغيل الهاتف النقال واضحة في أربع دول، هي مصر والكويت والأردن ولبنان. في هذه الدول شركتان تقومان بتقديم الخدمة، وهناك اتجاه إلى إدخال شركة ثالثة في مجال خدمات الهاتف النقال في مصر. وفي اليمن تم اختيار شركتين عربيتين متحالفتين مع شركات يمنية محلية للمنافسة في سوق الهاتف النقال؛ وهاتان الشركتان هما: شركة سبافون التي تتحالف مع شركة أوراسكوم المصرية، وشركة اليمامة المتحالفة مع شركة ليبانسيل اللبنانية، وقد تم ذلك في بداية أيار/مايو ٢٠٠٠.

وبوجه عام أصبحت خصخصة قطاع الاتصالات هدفا في خمس دول من دول المنطقة هي: مصر وعمان والكويت والأردن والمملكة العربية السعودية. حيث تم عرض ٢٠ في المائة من شركة الاتصالات المصرية للبيع في نهاية عام ٢٠٠٠. وفي الدول الأربع الأخرى، نصت القوانين على خصخصة قطاع الاتصالات.

باء- التزامات بعض الدول العربية في الاتصالات في منظمة التجارة العالمية

قدمت بعض الدول العربية التزامات في الاتصالات الأساسية، من بينها مصر وتونس والمغرب والأردن وعمان، ونعرض هنا باختصار الملامح العامة لهذه الالتزامات:

١- مصر^(١٥)

قدمت مصر التزاماتها في خدمات الاتصالات الأساسية في عام ٢٠٠١ وأوضحت أن جدول الالتزامات الخاصة بها لا يشمل خدمات الاتصالات الموردة للتوزيع للراديو والتلفزيون. وبالنسبة للنفذ إلى الأسواق جاءت الالتزامات على النحو التالي:

(أ) التراخيص الخاصة بتشغيل خدمات الاتصالات تمنح من الجهة المنظمة للاتصالات؛

(ب) تعطى التراخيص فقط للشركات المسجلة في مصر؛

(ج) تمارس شركة الاتصالات المصرية نشاطها في الإرسال داخل و خارج مصر باستخدام أي وسيلة تكنولوجية ولفترة لا تتجاوز ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥.

التراخيص الخاصة بالتزويد بخدمات البيانات تكون من خلال تأجير خطوط من شركة الاتصالات المصرية تنتهي مدة إيجارها في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥. وفي ما يتعلق بالهاتف النقال GSM 900، فإن مشغلي خدمة هذا الهاتف يمكنهم الحصول على تراخيص للتزويد بالخدمة وذلك حتى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، وبعد هذا التاريخ يمكن منحهم تراخيص جديدة. وفي هذا الصدد، تعكف مصر حالياً على إعداد تشريع خاص بقطاع الاتصالات يتناول كافة النواحي التنظيمية.

٢- تونس^(١٦)

التزمت تونس بتحرير خدمات الاتصالات فيها على النحو التالي:

- (أ) خدمات التلكس وإرسال البيانات وخدمات المؤتمرات عبر الاتصالات في عام ١٩٩٩؛
- (ب) خدمات الهاتف النقال والبيانات في عام ٢٠٠٠؛
- (ج) خدمات التوزيع للتليفون المحلي (شبكات التوزيع) في عام ٢٠٠٣.

وتبذل تونس جهداً وافراً في إطار تحرير خدمات الاتصالات في ما يتعلق بخدمات الاتصالات في المناطق الريفية ومناطق أخرى. كما تقوم بتشجيع عقد الدورات التدريبية وإجراء الأبحاث في خدمات الاتصالات. هذا وقد قدمت التزامات لأشكال توريد خدمات الاتصالات. وهناك محددات على النفاذ إلى الأسواق وعلى المعاملة الوطنية.

٣- المغرب^(١٧)

وضعت المغرب في التزاماتها في خدمة الاتصالات محددات على النفاذ إلى الأسواق ومحددات على المعاملة الوطنية. وفي ما يتعلق بأشكال توريد الخدمات وخاصة الوجود التجاري، فإن مشغلي خدمات الاتصالات (operators) فقط لهم تواجد تجاري ويمكنهم أيضاً أن يعرضوا الخدمات في ظل شكل التوريد الأول، وهو توريد الخدمات عبر الحدود.

٤- الأردن^(١٨)

إن التزامات الأردن في خدمات الاتصالات تتضمن عدم السماح بالمكالمات العكسية أو (Call-back). وتمارس الشركة الأردنية للاتصالات أنشطتها حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، وذلك في إطار تحرير خدمات الاتصالات. والتزمت الأردن بالورقة المرجعية لمنظمة التجارة العالمية كالتزامات إضافية. يكون الوجود التجاري طبقاً لمحدد خاص بمساهمة رأس المال المحلي (٥١ في المائة) ورأس المال الأجنبي (٤٩ في المائة) من الاستثمارات.

(١٦) WTO:S/GBT/W/1/Add.34

(١٧) WTO:S/C/W/132

(١٨) WTO:GATS/SC/128

٥- عُمان^(١٩)

إن التزامات سلطنة عُمان في خدمات الاتصالات الأساسية تتضمن تحرير خدمات الاتصالات وذلك ضمن جدول زمني على النحو التالي: خدمات الهاتف الصوتية في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤. وسوف تحتفظ هيئة الاتصالات العمانية بأنشطتها حتى نهاية عام ٢٠٠٣. وبالنسبة إلى الوجود التجاري فسوف يكون محرراً بحلول الأول من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ لكل فروع الشركات الأجنبية. وقد التزمت سلطنة عمان بالورقة المرجعية لمنظمة التجارة العالمية كالتزامات إضافية. وبالنسبة لخدمات الفاكس فإنها ستكون محررة بحلول الأول من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤. وفي مجال خدمات الهاتف النقال سيكون بنهاية ٢٠٠٢. والوجود التجاري له بحلول الأول من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥. ما بالنسبة إلى خدمات كارت المكالمات الهاتفية والهاتف المدفوع (Payphone & Calling Card Services) فإنه سيبدأ في بداية عام ٢٠٠١ للهاتف المدفوع، وبداية ٢٠٠٢ لكارت المكالمات الهاتفية.

سادساً- خلاصة

من التحليل السابق لمقترحات بعض الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية، نلاحظ أنها تدور أساساً حول عدة نقاط نختصرها في ما يلي:

- ١- إزالة القيود والمحددات المتعلقة بالنسبة إلى النفاذ إلى الأسواق.
- ٢- دعوة الدول الأعضاء التي لم تقدم التزامات في خدمات الاتصالات الأساسية وخدمات القيمة المضافة إلى تقديم هذه الالتزامات، على أن تغطي كافة القطاعات الفرعية وكافة أشكال توريد الخدمات وتقليص الفترات الزمنية لبعض الالتزامات.
- ٣- تشجيع التحرير الكامل لخدمات الاتصالات وزيادة المنافسة العادلة.
- ٤- الالتزام بالورقة المرجعية لمنظمة التجارة العالمية عن تنظيم خدمات الاتصالات وأن تكون بمثابة التزامات إضافية.
- ٥- تقليل الاستثناءات من مبدأ الدولة الأولى بالرعاية أو إلزائها.
- ٦- إجراء مناقشات حول التكنولوجيا المستقبلية في الاتصالات وتوفير التزامات بشأنها مثل خدمات الإنترنت.
- ٧- إجراء مناقشات حول المعدل المحاسبي وكيفية تحسينه.

إن الدول العربية وقد اتضحت لها هذه المقترحات، والتي يمكن أن تكون بمثابة محاور للتفاوض حول خدمات الاتصالات في جولة المفاوضات الحالية حول الخدمات، عليها:

- ١- أن تنسق فيما بينها على القضايا التي يمكن إثارتها في هذه المفاوضات.
- ٢- أن تحدد بعض المحاور التي يمكن أن تتجاوب معها مثل الإطار التنظيمي لقطاع الاتصالات وهو ما ورد في الورقة المرجعية للمنظمة، والالتزامات في خدمات الاتصالات، وهو ما فعله بعض الدول العربية مثل الأردن ومصر وعمان والمغرب وتونس. كذلك تستطيع الدول العربية أن تطالب بالمساعدات الفنية من الدول المتقدمة.
- ٣- وما يجب أن نشير إليه هنا هو أن انتشار تكنولوجيا الاتصالات في العالم حالياً وفتح أسواق الدول النامية أمام هذه التكنولوجيا ومنتجاتها قد أدى إلى تحويلات رأسمالية ضخمة إلى الشركات الأجنبية العاملة في هذا المجال وهي التي تنتمي إلى الدول الصناعية المتقدمة. ولنا أن نتخيل مدى ضخامة أسواق الهاتف النقال والإنترنت وغيرها. وبالتالي فإن الدول المتقدمة، وحتى يكون هناك توازن في النظام التجاري العالمي، عليها أن تقدم مساعدات مالية وتكنولوجية تساهم في تحسين خدمات الاتصالات - في الدول النامية و من بينها الدول العربية.
- ٤- أصبح من الضروري وجود شركات عربية مشتركة تعمل في مجال الاتصالات وتمارس أنشطتها في المجالين الإقليمي والدولي وذلك من خلال القطاع الخاص في الدول العربية الذي أظهر دوراً حيوياً في هذا المجال.

وفي النهاية نود الإشارة إلى أن على الدول العربية أن تولي قطاع الاتصالات فيها اهتماماً أكبر لكونه عاملاً رئيساً في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك من حيث التنظيم والإصلاح خاصة في مجال التشريعات والمنافسة والمنظم المستقل، كذلك يجب زيادة الاستثمارات في الاتصالات في وقت انخفضت فيه التكاليف نظراً للتقدم التكنولوجي في صناعة الاتصالات خاصة أن العائد يعد مجزياً وسريعاً قياساً بقطاعات أخرى. كما يجب إعطاء التعليم والتدريب في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات أولوية قصوى، وزيادة ونشر الخدمة الهاتفية العامة، والتعاون والتنسيق بين دول الإقليم في الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. ومن الضروري جداً أن تنمي دول المنطقة قدراتها التكنولوجية الوطنية بنقل وتوطين التكنولوجيا الداخلة في هذه الصناعة.